# نقد منهج النحاة في دراسة ظاهرة الحذف

د. مصطفى جطل
استاذ مساعد في كلية الآداب
جامعة حلب

محمد جديد
طالب دراسات عليا في كلية الآداب
جامعة تشرين

***تعد ظاهرة الحذف من أهم الأركان التي قام عليها صرح الدرس النحوي العربي . وقد شغلت بال الباحثين القدماء ، وأريق من أجلها مداد كثير ؛ إذ نجد أمهات المصنفات النحوية ومطولاتها قد غصت بطونها بتحديد مواضع الحذف والتمثيل له وبيان مسوّغاته والكشف عن أغراضه ؛ مما يجعل الباحث يقف إزاء ذلك مكدود الذهن مثقل الكاهل .***

***وهذا بحثٌ أعد لدراسة هذه الظاهرة في الموروثين النحوي والبلاغي حتى القرن الرابع الهجري . رصد تلك الجهود الضخمة التي دونها الأوائل ، وانتزع منها ما تعلق بظاهرة الحذف ، نحواً وبلاغة ، إذ جاء حديثهم عنها عبر مزيج من الدراسات الصرفية والنحوية والصوتية والدلالية . ثم قوّم تلك الجهود ، فألقى أضواءً على منهج القدامى ، وخلص في آخر مطافه إلى جملة نتائج تعين في تحديد موقع الدرس اللغوي المعاصر من الموروثين النحوي والبلاغي ، وتفتح بعض الكوى على جوانب غامضة منهما .***

إن الجهود اللغوية التي قدمها أوائل الباحثين العرب تعد من أعظم الجهود الانسانية في ميدان الدرس اللغوي . وشغفوا بالبحث اللغوي حتى أنزلوا منزل القداسة ، وأحاطوه بهالة من التعظيم ، فاجتنوا من ثماره ما لا عين رأت ، ولا أذنٌ سمعت ، وما إن يقف باحثٌ أمام كتاب سيبويه وكتب معاني القرآن ، ولا سيما كتاب الفرّاء ، وكتب ابن جني حتى ينتابه الذهول ، وتأخذ الدهشة بمجامع قلبه إزاء ذلك الصرح اللغوي الشامخ الذرا الوطيد الأركان .

وإلى جانب شعورنا بالإعجاب الكبير تجاه جهود السلف وإخلاصهم لبحثهم فإن شعوراً بالأسى ينتابنا حيالها ، ذلك لأن درسهم النحوي انساق منذ البدء في مسار كان له نتائج خطيرة على ثمار أبحاثهم فلئن كان حفظ لغة القرآن الكريم ، ووضع أصول تعين على ذلك غاية انبثق عنها الدرس النحوي لنجدن لذلك دوراً بالغاً في تحديد منهج النحاة منذ مهده الأول . فهذا ابن أبي اسحاق يعنف سائله ، قائلاً له عليك بباب من النحو يطرد وينقاس ، وها هوذا يخطىء الفرزدق ويلحنه[1] . وما أن جاء عصر الخليل حتى رأينا جرأة النحاة نالت بعض القراءات القرآنية ، فغمزوا من قناة أصحابها ، ونعتوهم باللحن ، وأبوا قراءتهم .

وسواء أتأثر النحاة بمنهج الفقهاء وعلماء الكلام أم تأثروا بغيرهم ، فإننا نجدهم يحيكون لأنفسهم منهجاً يأبون الخروج عليه ، ولو خالفوا بذلك نصوص لغتهم التي نذروا أنفسهم لها . فهم يشترطون ركنين أساسيين لقيام الجملة : المسند والمسند إليه ، ويخترعون نظرية العامل النحوي الذي صبغ درسهم بالصبغة المعيارية ، الذي كان له الدور الأهم في معالجتهم ظواهر اللغة ، ومنها ظاهرة الحذف .

ولو تتبعنا الأسس النظرية لهذه الظاهرة عند النحاة لوجدناها في أغلب حالاتها تعود إما إلى نظرية الإسناد ، وإما إلى نظرية العامل النحوي ، وإما إليهما معاً . وسعياً وراء تطبيقهما على نصوص اللغة خرج النحاة في كثير من الأحيان عن منهج الدراسة اللغوية ، وقدروا محذوفات لانظير لها في لغة العرب . ففي باب الاشتغال مثلاً قدّروا حذف فعل عامل في الاسم المشتغل بضميره عنه ، فقولهم . عبد الله اضرب أخاه ، هو عندهم على : اضرب عبد الله اضرب اخاه[2] .

ومثله أيضاً تقديرهم في : هلا زيداً ضربته[3] ، أن « هلا »

لا تبتدأ بعدها الأسماء ، بل هي مختصة بالأفعال ، وعلى هذا فلابد من تقدير فعل محذوف على النحو التالي : هلا ضربت زيداً ضربته[٤] .

وفي باب الشرط مثلاً يقدرون حذف أفعال لا حقيقة لوجودها في اللغة مما يذهب بجمال السياق ، ويصل به إلى حد السخف . فمن ذلك تقديرهم بيت كعب بن جعيل .

صعدت نابتةٌ في حائر أينما الريح تميلُها تملْ

أينما تميلها الريح تميلها تمل[٥] . ذلك أن الأداة ( أينما ) لا تعمل إلا في الأفعال ، وعلى هذا فلا بد من تقدير فعل بينهما وبين الاسم الذي وليها ، يكون معمولاً لها .. وهذا الفعل هو الذي عمل في ( الريح ) ، فرفعه فاعلاً ، و(تميلها) يفسر الفعل المحذوف .

وفي باب المصادر الدالة على الدعاء مثل : سقياً ورعياً وبؤساً وسحقاً وتعساً ، وما شاكلها يقدرون عاملاً أثر فيها النصب ، وهذا العامل فعلٌ من لفظها ، إلا أنه لا يجوز أن يظهر لأن حذفه واجبٌ[٦] ، ولكنهم قدّروه التزاماً منهم بنظريّة العامل النحوي ، والغريب أننا نجد بعض هذه المصادر لا فعل له كالمصادر : أفة وتفةً ووفراً ، ومع ذلك فالنحاة يرون أن أفعال تلك المصادر كان من الواجب أن تكون لتعمل في مصادرها ، وما دام الأمر كذلك فعلينا أن نتوهم وجودها لتسلم لهم نظرية العامل ، ولو خرجنا بذلك من دائرة المعقول .

وفي نظرية الاسناد يقفون عند بعض الأساليب النحوية وقفة لا تقل بعداً عما رأينا في نظرية العامل . ففي أسلوب القسم مثلاً يقدرون خبراً محذوفاً في مثل قول النابغة :

لعمري، وماعمري عليَّ بهين لقد نطقت بطلا عليَّ الأقارع

و( عمري ) عندهم مسند إليه ، لابد له من مسندٍ ، ولذلك ذهبوا إلى أن المسند محذوف وجوباً تقديره : حَلْفي ، أو المقسم به[٧] ، على أن هذا المحذوف لم يظهر في كلامهم البتة ، وسواء أقدر أم لم يقدر فالكلام مما يحسن السكوت عليه ، والمعنى هو هو .

وفي باب الشرط الامتناعي يعيدون الكرة من جديد فـ ( عبدالله ) في قولهم: لو لا عبد الله لضربتك .. مسند إليه . لابد له من مسندٍ ، وهذا المسند لم ينطق به فهو إذاً محذوف وجوباً[٨] . وسواء أخدم هذا المحذوف المعنى أم أضربه فلا عبرة في ذلك ما دام ركنا الاسناد قائمين .

ونجد أمراً آخر عند النحاة دفعهم إلى تقدير محذوف وهمي ، ذلك أن الفعل عندهم لا يعمل في فعل آخر ، ولا يليه ، ولذلك لا بد عند توالي فعلين من أن يكون بينهما اسم عمل فيه الفعل الأول ليتخلصوا من تناقض القاعدة مع النص ، فاخترعوا فكرة ضمير الشأن . ففي قول العرب مثلاً : ليس خلق الله مثله ، ضمير شأن محذوف، تقديره عندهم : ليس الشأن خلق الله مثله ، وبذلك تسلم القاعدة ، ولو كان على حساب اللغة .

وكذلك الأمر عند الأحرف المشبهة بالأفعال . فقد قرروا أنّ هذه الأحرف لا تدخل إلا على اسم تنصبه ، فلما وقفوا على قول العرب : إن بك زيدٌ مأخوذٌ .. وجدوا أنه لا بد من تقدير ضمير شأن يكون اسماً لـ ( إنّ ) ليسلم لهم أن ( إنّ ) وبقية أخواتها تعمل النصب فيما يليها من الأسماء ، فاسمها إذن ضمير شأنٍ محذوفٌ ، تقديره : إن الشأن بك زيد مأخوذ[٩] . ثم عمموا ذلك على ( إنْ ــ أنْ ) المخففتين وعلى ( كأن ) . فقولهم إن زيدٌ لذاهب ، وعلمت أن سوف تذهب ، وقول الشاعر :

كأنْ ثدياه حقانِ

على تقدير ضمير شأن محذوف أي إن الشأن زيدٌ ذاهبٌ ، وعلمت أن الشأن سوف تذهب ، وكأن الشأن ثدياه حقان[١٠] . بذلك بقي الحرف المشبه بالفعل يعمل النصب في الاسم الذي يليه .

ونجد النحاة يقررون أن عامل الجزم له الصدارة في الكلام فلما وقفوا على بيت الأعشى .

إنّ منْ لام في بني بنت حسا ن ألمه، وأعصهِ في الخطوبِ

وجدوا أن الجازم فقد الصدارة . ولذلك لم يكن همهم إلّا يقدروا ضمير شأن محذوفاً . يكون اسم ( إن ) ليحافظوا على قاعدتهم ، ولو كان هذا التقدير لم ينطق به عربي البتة[١٤] .

ما كان أيسر على النحاة أن يذهبوا غير ماذهبوا لولا أن فكرتي الإسناد والعامل النحوي أسرتا عقولهم . فلو أعربوا ( ليس ) في قول العرب . ليس خلق الله مثله . حرف نفي ، ولو قالوا : إنَّ ( إنَّ وأنّ ) حرفا توكيد في الشواهد السابقة ، ولو قالوا . إنَّ ( كأنْ ) حرف تشبيه ، ولوجعلوا : ( عمري ) في بيت النابغة ، و( عبد الله ) في قولهم : لولا عبد الله لضربتك » اسماً يحسن السكوت عليه . لو فعلوا ذلك لكانوا أراحو واستراحوا .

ونجد النحاة وقفوا عند نصب المضارع ، فأتوا بالعجب العجاب في حديثهم عن الفاء السببية وواو المعية . فـ ( أنْ ) عندهم أم باب النصب تحذف وتقدر ، فالمضارع بعد الفاء والواو منصوبٌ بـ ( أنَّ ) والمصدر المؤول من ( أنْ ) وما بعدها معطوفٌ على مصدر منتزع من الكلام السابق . فقولهم : لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن ، تقديره عندهم :

لا تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، وعلى هذا فتقدير المصدر هنا لا يكن منك أكلٌ للسمك وشربٌ للبن في حال .

أحوجهم إلى ذلك كله إصرارهم أن نصب المضارع هنا بـ ( أنْ ) لأنها هي عامل النصب **الرئيس في الأفعال**[١٣] . لو ذهبوا مذهب الفراء في هذه المسألة لأذهبوا عن أنفسهم الحزن . إن تمسكهم بنظرتي الاسناد والعامل النحوي أغلق عليهم كل باب ونافذة ، وبدلاً من أن تكون القاعدة تابعة للنص فإنهم سخروا النص اللغوي في كثير من الأحيان لإحكام القاعدة وتقريرها .

الحقُّ أن ظاهرة الحذف إحدى ظواهر اللغة ، وأسلوب من أساليبها إلا أن النحاة قد شطوا بها عن سواء **السبيل . فتقعيد** القواعد دون استقراء للنصوص **دقيق خلقّ** ظاهرة الشذوذ التي أرهقتهم ، فانبروا يعللون ويخرجون ويقدرون مستغلين ظاهرة الحذف حتى أرهقوا اللغة ، **مفضوا عليها ما لا ترضاه** . كما أن تجاهل النحاة لتطور اللغة وتعاملهم معها على أنها شيء ثابت لا يقبل التغيير زاد الأمر تعقيداً ، ذلك لأنهم وقفوا أمام أساليب جديدة لا تنسجم مع قواعدهم ، ولم يكن بمقدروهم دفعها ، فكان لا بد لهم من استخدام ظاهرة الحذف لاعادة هذه النصوص إلى تلكم الصور الجامدة والقوالب الثابتة المستقرة في أذهانهم من أساليب الاستخدام اللغوي . وشيء آخر ، حديثه ذو شجون تجاهله **الدرس النحوي القديم** ، ذلك أن النحاة لم يكادوا يميزون بين الأسلوبين الشعري والنثري من **جهه الصياغة اللغويه** . صحيح أنهم لمحوا خلافاً بينهما : فقالوا بالضرورة الشعرية ، وتحدثوا عنها ، إلا أنهم سخروا ظاهرة الحذف ليعيدوا أسلوب الشعر إلى أسلوب **النثر من حيث الصوره النحوية . ولو تتبع متتبع فصيح الشعر وألوان أساليبه اللغوية المتعددة لوقف على نحوٍ خاصٍ به ، يشكل لبنة هامة من لبنات العمل الشعري ، وينسج بعض خيوط صورته الفنية .**

ولو عدنا إلى ظاهرة الحذف في الموروث البلاغي حتى القرن الرابع الهجري لرأيناها أكثر ضموراً منها في المورث النحوي .

والذي يسترعي الانتباه أن أولئك البلاغيين لم يكادوا **يأتون** بجديد عما قرره النحاة ، لأنهم جعلوا الدرس النحوي قاعدتهم الأهم التي انطلقوا منها ، فمروا بظاهرة الحذف مرور الكرام ، مكتفين بما وصل إليه النحاة في أبحاثهم ، لايتعدون الدلالات الموجهة ، وقد درسوا هذه الظاهرة بمعزل عن سياقها اللغوي ، فجاءت دراستهم بتراء . كان عليهم أن يعيدوها إلى سياقها ليلمحوا ما بين ثنياتها من ظلال تضيق اللغة عن الإفصاح عنها من حيث النظام النحوي ، وهي التي ترسم لنا الحالة الشعورية لصاحب العمل الفني ، وما يعاني من أزمات نفسية حادة حيال موضوعه . فالعمل الفني مخاض فكري اشد خطباً من المخاض الطبيعي ، وهو مثله يحمل صفات وراثية لا ترى بالعين المجردة بل تحتاج إلى مجهر دقيق .

كان يجب على البلاغيين ، وعلى شراح القرآن منهم بوجه خاص أن يخطوا بالدرس البلاغي خطوة نحو الأمام ، لأن النص القرآني أنموذجٌ فريد للعمل الفني ، يفتح باب الدرس الجمالي على مصراعيه ، بيد أنّ نهج النحاة غلب عليهم ، ولم يشاؤا أن يخرجوا عنه ، وكان في ذلك ما فيه من نكوص الدرس البلاغي إلى حين .

---

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي : ١٩ــ٢٠ .

(٢) انظر : الكتاب : ١٣٨/١ . والأصول : ٢٢٢/٢ .

(٣) انظر : الكتاب : ٩٨/١ ، ١٠٠ .

(٤) للفرآء آراء قيمة كان من المفروض أن ينبثق عنها مدرسة جديدة في النحو العربي تحل كثيراً من مشكلاته . فهو يرى أن الاسم المنصوب في باب الاشتغال نصب براجع ذكره ، وليس ثمة فعل محذوف كما يقول عامة النحاة ، انظر معاني القرآن : ٢٤٠/١ ، ٢٤٢ ، ٣٧٦ ، ١٣٢/٢ .

(٥) انظر : الكتاب : ١١٢/٣ ، ومعاني الأخفش : ٢ /٣٢٧ .

(٦) انظر : الكتاب : ٣١١/١ . ومعاني الفرآء : ٣/١ . والمقتضب : ٢٦٧/٣ ، والأصول : ٢٥١/٢ ــ ٢٥٢ .

(٧) الكتاب : ٥٠٢/٣ــ٥٠٣ ، والمقتضب : ٣٢٥/٢ــ٣٢٦ .

(٨) الكتاب : ١٢٩/٢ .

(٩) الكتاب : ٧٠/١ ، ١٤٧ .

(١٠) الكتاب ١٣٤/٢ ، ومعاني الأخفش : ١١٣/١ .

(١١) انظر : الكتاب : ١٣٩/٢ ، ١٦٣/٣ ، ١٣٥/٢ .

(١٢) الكتابْ : ٧٢/٣ ــ ٧٣ . والخزانة : ٤٢٠/٥ .

(١٣) يطيب لنا أن نسجل للفرآء في هذه المسألة موقفاً آخر مشرقاً فيه خروج على أعراف النحاة ، فهو يرى أن النصب في هذا الأسلوب على معنى الصرف ، وعلى هذا لا حذف ولا تعقيد . انظر معاني القرآن ٢٣٥/١ــ٢٣٦ .

# المراجـــع


١ ــ **ابن السراج** ، ١٩٨٥ الأصول في النحو . تحقيق د. عبد الحسين الفتلي : مؤسسة للرسالة .

٢ ــ **البغدادي** ، ١٩٨٢ ، خزانة الأدب . تحقيق عبد السلام هارون : دار الخانجي .

٣ ــ **ابن جني** ، [ دون تاريخ ] الخصائص . تحقيق محمد علي النجّار . دار الهدى : بيروت .

٤ ــ **ابن مجاهد** ، ١٤٠٠هـ السبعة في القراءات . تحقيق د. شوقي ضيف . دار المعارف : القاهرة .

٥ ــ **سيبويه** ، ١٩٧٧ ، الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون . الهيئة المصرية : القاهرة .

٦ ــ **الأخفش** ، ١٩٨١ ، معاني القرآن . تحقيق فائز فارس .. الشركة الكويتية : الصفاة .

٧ ــ **الفراء** ، [ دون تاريخ ] معاني القرآن . تحقيق محمد علي النجار . عالم الكتب : بيروت .

٨ ــ **المبرد** ، [ دون تاريخ ] المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب : بيروت .

٩ ــ **الجرجاني** ، ١٩٦٦ ، الوساطة بين المتنبي وخصومه . تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم . البابي الحلبي : القاهرة .